

بحار الأنوار

[245] في كتاب الفصول: اصل قد ثبت أن وجود الممكن من غيره، فحال إيجاده لا يكون موجودا لاستحالة إيجاد الموجود، فيكون معدوما، فوجود الممكن مسبوق بعدمه، وهذا الوجود (1) يسمى حدوثا، والموجود محدثا، فكل ما سوى الواجب من الموجودات محدث. واستحالة الحوادث لا إلى أول كما يقوله الفيلسفي لا يحتاج إلى بيان طائل

_____ = في نفسه لا يدفع الاشكال، اما فساده في نفسه

فلانهم ان ارادوا بكون الزمان منتزعا من ذات البارئ سبحانه انه موجود حقيقي ممكن ومع ذلك ينتزع من الباري تعالى فهو واضح السخافة على انه غير مسبوق بعدم زمني، وان ارادوا به انه امر موهوم كما صرح به بعضهم ففيه انه يستلزم الغاء كل تقديم وتأخر زمني من رأس، وعدم فرق بين الحوادث الماضية والآتية وهو سفسطة ظاهرة واما عدم دفعه للاشكال فلان العدم الزماني انما يتصور في ما شأنه الوقوع في ظرف الزمان وإذا فرض نفس الزمان كذلك يجب فرض زمان آخر يقع هذا الزمان في بعض اجزاء ذلك وهكذا فيبقى محذور التسلسل بحاله سواء قلنا بان الزمان امر منتزع اولم نقل، ولذا الغى المحقق الطوسي قدم سره القدوسي اعتبار الزمان في الحدوث والقدم مستدلا باستلزامه التسلسل فان اراد عدم اعتباره في مفهومهما لشولهما للذاتي والذهري ايضا كان معناه عدم انحصارهما في الزماني حتى يلزم التسلسل على القول بحدوث نفس الزمان، وان اراد عدم اعتباره في الزمانيين كان ذلك اعتراضا عما التزم به المتكلمون في القديم من مقارنته للزمان الغير المتناهي وفي الحادث من مسبوقيته بزمان خال عن وجوده، وكان حاصله انه يكفي في القديم الزماني كونه خارجا عن ظرف الزمان ويجوز في الحادث الزماني كونه غير مسبوق بزمان بشرط ان يكون زمانا أو زمانيا. إذا عرفت هذا فاعلم انه ليس المراد بقوله (لا قديم سوى ا) تعالى انه تعالى مقارن لزمان غير متناه من جهة البدء وما سواه مقارن لزمان متناه بدءا وهذا ظاهر مما ذكرنا فالمراد به اما انحصار القدم الذاتي بالبارئ سبحانه وهو ضروري: أو نفى القدم المرادف للسرمدية عن غيره وهو ملازم لاثبات الحدوث الذهري لما سوى ا) تعالى، واما نفى القدم بمعنى الخروج عن ظرف الزمان عن غيره سبحانه وهو ملازم لاثبات الحدوث الزماني بالمعنى الاخير للعالم، لكنه لا يتم الا مع انكار الجواهر المجردة أو الحاق العالم العقلي بالصقع الربوبي كما فعله صدر المتألهين رحمة ا) عليه. (1) الوجه (خ) (*).